

واقع العلاقات التجارية الفلسطينية الروسية ومستقبلها

The current and future Palestinian-Russian trade relation

لؤي أبوريدة

Loai Aburaida

قسم الجغرافيا، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين
Department of Geography, Faculty of Economics And Social Studies,
An-Najah National University, Nablus, Palestine

بريد الكتروني: laburaida@naja.edu

تاريخ التسليم: (2018/6/23)، تاريخ القبول: (2018/9/17)

ملخص

كانت روسيا وما زالت من أهم الدول الداعمة للقضية الفلسطينية. منذ توقيع اتفاقية أوسلو مع الجانب الإسرائيلي التي أدت إلى قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، شهدت العلاقات الفلسطينية الروسية تطوراً كبيراً، فلم تقتصر على الجوانب السياسية بل تعدتها للجوانب الاقتصادية من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية. تهدف هذه الورقة إلى فهم واقع وخصائص العلاقة التجارية الفلسطينية الروسية منذ مرحلة الحكم الذاتي بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1994 حتى المرحلة الراهنة، وتحديد السمات الأساسية لتلك العلاقات، والعوامل المؤثرة فيها، واستشراف الآفاق المستقبلية لهذه العلاقة. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، والذي يعتمد على تحليل بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومواءمتها بما يخدم البحث. وخلصت الدراسة أن العلاقات التجارية الروسية تتأثر بشكل كبير في الأحداث السياسية التي تدور على الساحة الفلسطينية، إضافة إلى المعوقات والسياسات الاقتصادية والمالية والتجارية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الحدود الفلسطينية وتحكمها بحركة الأشخاص والسلع من جهة، وتدني مستوى أداء الاقتصاد الفلسطيني من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات التجارية، السلطة الفلسطينية، الجغرافيا الاقتصادية، روسيا، فلسطين.

Abstract

Russia is one of the most important countries supporting the Palestinian cause. Since the signing of the Oslo Accords with the Israeli side that led to the establishment of the Palestinian Authority in 1994, the Palestinian-Russian relations have witnessed great progress, not only in the political aspects but also in the economic aspects through the signing of several trade agreements. This paper aims to understand the reality and characteristics of the Palestinian-Russian trade relationship since the stage of autonomy after the signing of the Oslo Agreement in 1994 until the current stage. It also defines the basic characteristics of these relations, the factors influencing them, and orienting the future prospects of this relationship. This study used mainly the descriptive approach. Further, it used the analytical method, which based on data analysis of the Palestinian Central Bureau of Statistics and its adaptation to serve the research. The study concluded that Russian trade relations are greatly affected by the political events taking place in the Palestinian arena. In addition, this relation is also affected by the economic, financial and commercial obstacles. Further, the policies imposed by the Israeli occupation on the Palestinian borders, on the movement of people and goods and the low level of performance of the Palestinian economy also affect the Palestinian-Russian trade relationship.

Keywords: Trade Relations, The Palestinian Authority, Economic Geography, Russia, Palestine.

المقدمة

التجارة الخارجية كما يعرفها علم الجغرافيا هي العلم الاقتصادي الذي يهتم بدراسة التبادل التجاري الذي يتم بين الدول والعالم الخارجي عبر الحدود الدولية للبلد. ويعرفها (الجاسم، 2015) على أنها ظاهرة اقتصادية تخضع للجوانب السياسية. أما تعريفها من جهة علماء الاقتصاد على أنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال بين أفراد يقيمون في وحدات سياسة مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسة مختلفة (الجمل، 2003). (Posner, 1961) أشار إلى أن التجارة الدولية تعني تبادل الخدمات والسلع ورؤوس الأموال عبر الحدود الدولية أو الإقليمية للبلد وأنها جزءاً مهماً من اقتصاد الدول.

وتعد التجارة الخارجية أحد أهم النشاطات الاقتصادية في دول العالم والمجالات الحيوية في المجتمعات النامية أو المتقدمة، والتي تعتمد عليها دول العالم ككل في أنظمتها الاقتصادية؛ لما لها من مساهمة هامة في توفير كافة الحاجات الاستهلاكية، والنهوض في القطاع الاقتصادي وتحقيق التنمية للدولة (الجاسم، 2015)، (الصوص، 2012)، (زيدان، 2012). وتعتبر التجارة الخارجية أحد المقاييس الهامة لقدرة الدولة على الإنتاج، ومنافسة منتجاتها عالمياً، كما تساهم من خلال عمليات التصدير والاستيراد على إدخال وزيادة رصيد الدولة من العملات الصعبة (السواحي، 2006). وتعد التجارة الخارجية ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني من خلال تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة ما بين 1992-2000 حوالي 69.5%، والتي تعتمد عليه إذا ما قورنت بالدول العربية المجاورة (نصرالله، 2003).

إنّ التجارة الخارجية الفلسطينية مرّت وما زالت تمر بظروف صعبة حتى بعد اتفاقية أوسلو وتوقيع العديد من الاتفاقيات التجارية مع إسرائيل والدول العربية والأجنبية، ولكنها ما زالت تواجه العديد من المشاكل، حيث أنّ الفجوة بين الصادرات والواردات ظلّت على حالها كما تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى خلل في الميزان التجاري رغم الارتفاع في حجم التجارة الخارجية الفلسطينية من 2052368 عام 1995 إلى 6290266.994 دولار عام 2016 إلا أن العجز في الميزان التجاري خلال هذه الفترة ارتفع من 1264014 - عام 1995 إلى 4,437,269 - عام 2016 بنسبة زيادة وصلت إلى 351% خلال الفترة ما بين 1995 - 2016. ومن خلال تحليل بيانات التجارة الدولية الفلسطينية لعام 2016 تبيّن أنّ أغلب التجارة الخارجية هي مع إسرائيل بنسبة بلغت 62% من حجم التبادل التجاري، أما الدول العربية فقد بلغ حجم التبادل التجاري 31% في حين بقية دول العالم فلم تتجاوز 7% من حجم التبادل التجاري الفلسطيني.

مشكلة الدراسة

تنظر السلطة الفلسطينية الى روسيا على أنها احدى تدعم القضية الفلسطينية، والتي ما زالت موافقها مؤيدة للقضية الفلسطينية وتؤرّ بالقرارات الشرعية الدولية حيث لم تتخذ فيتو واحد ضد القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي، وفي عام 1989 رفعت روسيا التمثيل الفلسطيني فيها الى درجة سفارة (مصطفى، 2012). ولكن رغم هذا التقارب السياسي والاتفاقيات التجارية المبرمة بين البلدين إلا أنّ حجم التبادل التجاري ما زال متواضعا حيث أنها لم يتجاوز 7764 ألف دولار بنسبة 0.21% من حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع دول العالم. أضف إلى ذلك انعدمت الاستثمارات الروسية في فلسطين؛ ونظرا لاقصص الدراسات السابقة على دراسة العلاقات التجارية الفلسطينية الإسرائيلية والعربية دون تناول بقية دول العالم ومن بينها روسيا، كان لا بد من دراسة تحليلية لواقع التجارة الفلسطينية الروسية، وتحديد المعوقات التي تقف أمام حركة التجارة بين البلدين.

أهداف الدراسة

وتهدف الدراسة إلى فهم واقع العلاقات التجارية الفلسطينية الروسية، وإبراز الاتفاقيات التجارية بين الجانب الفلسطيني والروسي ودور هذه الاتفاقيات في توسيع قاعدة التبادل التجاري ومحاولة الكشف عن كيفية زيادة التبادل الفلسطيني الروسي، والآفاق المستقبلية المتوقعة خلال الفترة القادمة. كما وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الخيارات المستقبلية لتوسيع قاعدة التبادل التجاري الفلسطيني الروسي من أجل الاحتكار الإسرائيلي للتجارة الفلسطينية والتي من شأنها أن تساعد في رسم السياسات الاقتصادية والإجراءات التي يجب اتخاذها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

أسئلة الدراسة

ولتحقيق هذه الأهداف تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

ما أثر الاحتلال في حجم التجارة الفلسطينية الروسية؟ وما مدى تأثير الأوضاع الأمنية على حجم التبادل التجاري الفلسطيني الروسي؟ وهل ساهمت الاتفاقيات التجارية في رفع حجم التبادل التجاري الفلسطيني الروسي؟ وما هي المعوقات التي تقف عائقاً أمام حركة السلع والبضائع بين روسيا وفلسطين؟ وبالإجابة على التساؤلات السابقة يمكننا تحديد السياسات المناسبة لرفع حجم التبادل التجاري الفلسطيني الروسي لتحقيق تنمية اقتصادية.

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، والذي يعتمد على تحليل بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومواءمتها بما يخدم البحث، إضافة إلى الكتب والدوريات والمجلات العلمية التي تخدم موضوع الدراسة.

الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت التجارة الدولية الفلسطينية مع بعض الدول ولكن اقتصررت هذه الدراسات التجارية الخارجية بشكل عام على دراسة العلاقات التجارية مع إسرائيل وبعض الدول العربية، وخلت هذه الدراسات من تناول العلاقات التجارية مع الدول الأجنبية، الأمر الذي استدعى الباحث إلى دراسة العلاقات التجارية الروسية لمعرفة واقع هذه العلاقة التجارية وسبل تطورها.

(المصري، 1997) تناولت الدراسة الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية بشكل عام، وقطاع التجارة الخارجية بشكل خاص؛ بهدف الوقوف على المعوقات والعراقيل التي تقف أمام تطور الاقتصاد الفلسطيني، كما استعرضت الدراسة تحليلاً لاتفاقية باريس الاقتصادية ودورها في عرقلة التطور الاقتصادي الفلسطيني وتدهوره من خلال العقبات التي تفرضها هذه الاتفاقية أمام الاستيراد والتصدير. (نصرالله، 2003) الذي درس التجارة الخارجية الفلسطينية والذي أشار

إلى أن التجارة الخارجية تخضع بشكل مباشر للسياسات الاقتصادية والأمنية التي تفرضها إسرائيل، موضحاً أثر الانتفاضة الأولى عام 1987 على انخفاض حجم الاستيراد الخارجي للبضائع الاستهلاكية للفترة 1988 – 1994 إلى 42.8% بعد أن كانت 55% خلال الفترة ما بين 1967 – 1988، وترجع الصادرات من 25% إلى 13%. كما بيّن (ابوعيدة، 2013) في دراسته التي تناولت تأثير الصادرات الفلسطينية في الاقتصاد، وخلصت الدراسة إلى أن التجارة الخارجية تتميز بعدم الثبات وأنها متغيرة من سنة إلى أخرى، ويُعزى هذا التغير إلى الأوضاع السياسية والأمنية. كما بيّن في دراسة أنّ هنالك علاقة قوية بين زيادة الصادرات وزيادة الدخل المحلي الإجمالي. من جانب آخر بيّنت (ملحم، 2016) في دراستها حول أثر التجارة الخارجية الفلسطينية في انتشار البطالة والفقر في الضفة الغربية أن هناك ارتفاعاً في نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي، كما أشارت في أن اتفاقية باريس الاقتصادية مع الجانب الإسرائيلي كانت مجحفة بحق الفلسطينيين وساعدت الاحتلال الإسرائيلي في السيطرة ونهب خيرات وموارد الشعب الفلسطيني. كما بينت الدراسة أن الجوانب السلبية في الإفراط في استيراد السلع إلى السوق الفلسطيني، والتي تمثلت في تدهور في الصناعات الفلسطينية المحلية الأمر الذي أدى إلى إغلاق الكثير من المحلات التجارية.

عام 2003 تناول (النقيب وعطياني، 2003) العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يعني الكثير من التشوهات خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 للأراضي الفلسطينية واستمرار هذا التشوه بعد الحكم الذاتي للأراضي الفلسطينية عام 1994، وأشار الباحثان هذا خلال يعود إلى السيطرة الفلسطينية للموارد الفلسطينية والسياسات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تفرضها إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى إضعاف القدرة الإنتاجية والتشغيلية، كما أشارت الدراسة إلى أنّ نسبة الصادرات الفلسطينية للسوق الإسرائيلي للفترة ما بين 1994 – 2000 بلغت 85% من حجم الصادرات الفلسطينية، مما يدل على الاعتماد على السوق الإسرائيلي بشكل مباشر، كما أن 90% من الواردات الفلسطينية تأتي من إسرائيل أو من خلالها، أمّا في ما يتعلق بالدراسات التي تناولت العلاقات التجارية الفلسطينية الخارجية فقد تناول (الجعبري، 2000) العلاقات التجارية الفلسطينية المصرية خلال الفترة ما بين 1996 – 1998 والذي أشار إلى محدودية التجارة مع مصر خصوصاً في ما يتعلق بتصدير البضائع الفلسطينية إلى مصر والتي لم تتجاوز 15 دولار في أعلى مستوى لها عام 1997، غير أن الواردات من مصر تراوحت ما بين 10 – 30 مليون دولار خلال نفس العام، وأرجع الباحث أسباب هذا التباين في نقص الصادرات إلى الواردات مع مصر إلى القيود التي تفرضها إسرائيل على تصدير البضائع الفلسطينية. كما تناول (العارضة، 2000) العلاقات التجارية الفلسطينية الأردنية حيث بينت الدراسة التشابه بين نسبة الصادرات الفلسطينية والصادرات الأردنية إلى الخارج، الأمر الذي يفتح المجال في تطوير العلاقات التجارية مع الأردن في ظل التقارب الجغرافي والسياسي ومن خيار التجارة الحرة، وقد أشار في حال تبني البلدين التجارة الحرة فمن المتوقع أن ترتفع حجم الواردات من الأردن إلى 5 مليون دولار وحجم الواردات قد تصل إلى 7 مليون دولار.

الموقف الروسي من القضية الفلسطينية

لطالما كانت روسيا تهتم بما يجري في منطقة الشرق الأوسط، وتعطي أهمية للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كما أنها تحترم نضال الشعب الفلسطيني لبلوغ أهدافه في إقامة دولته المستقلة، ويتضح ذلك من خلال مواقفها السياسية المُعلنة لوقف معاناة الشعب الفلسطيني. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن روسيا من البداية ومنذ قيام إسرائيل كانت مع قرار التقسيم وأقرت حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة على تراب أرضهم، وهذا الموقف لم يتغير رغم الضغوطات التي كان يمارسه اللوبي الصهيوني في روسيا ورغم العلاقات القوية التي تجمعها مع إسرائيل مستندة بذلك على قرارات مجلس الأمن (242، 338، 1397، 1515) إلى المبادرات كأسس لأيّ تسوية محتملة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي مثل المبادرة العربية السلمية لعام 2002، وخريطة الطريق 2003 التي اقترحتها اللجنة الرباعية المؤلفة من روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وتدعم بذلك الحل الذي يقوم على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على الحدود عام 1967 تعيش في سلام إلى جانب إسرائيل (حمام، 2017).

نظرة عامة حول التجارة الخارجية الفلسطينية

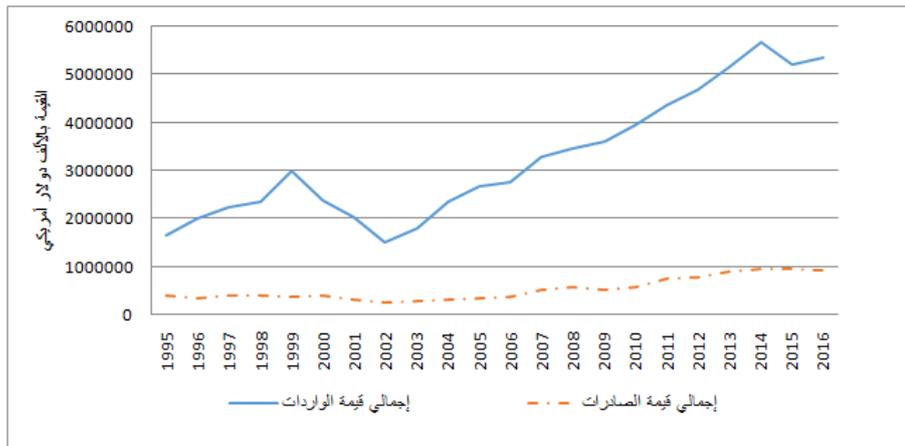
مع قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994 بعد توقيع اتفاقية أوسلو وقعت السلطة برتوكول باريس الاقتصادي وهي اتفاقية اقتصادية لتنظيم العلاقة الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ولكن بنود هذه الاتفاقية ربطت الاقتصاد الفلسطيني بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي، كما قيدت الاقتصاد الفلسطيني بالمصالح الإسرائيلية، لذا فإن التنمية الاقتصادية الفلسطينية ترتبط بشكل مباشر بالسياسات الاقتصادية والأمنية الإسرائيلية وكونها هي المسيطرة على المعابر والحدود حيث التصدير والاستيراد والتخليص للسلع والبضائع هي تحت الرقابة الإسرائيلية (Aburaida, 2007). كما أن هذه الاتفاقية تمنع السلطة الفلسطينية من إقامة علاقات تجارية مع نحو 48 دولة في العالم؛ نظرا لانعدام العلاقات السياسية والتجارية بين هذه الدول وإسرائيل. الأمر الذي أدى إلى جعل الاقتصاد الفلسطيني تابع للاقتصاد الإسرائيلي حيث أن 89% من واردات السلطة الفلسطينية من إسرائيل (نصرالله، 2003). لذلك نرى أن حجم التبادل التجاري الفلسطيني يتميز بالنمو البسيط من عام 1995 مع ارتفاع بسيط خلال الفترة 98- أكتوبر عام 2000، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع العالم الخارجي 35.6% عام 2000 في أكتوبر عام 2000 عما كانت عليه عام 1995 (جدول 1).

جدول (1): إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري في فلسطين، 1995 – 2016. (القيمة بالآلاف دولار أمريكي).

السنة	إجمالي قيمة الواردات	نسبة التغير %	إجمالي قيمة الصادرات	نسبة التغير %	صافي الميزان التجاري	نسبة التغير %	حجم التبادل التجاري	نسبة التغير %
1995	1658191		394177		1264014		2052368	
1996	2016056	21.6	339467	-13.9	1676589	-13.9	2355523	14.8
1997	2238561	11.0	382423	12.7	1856138	12.7	2620984	11.3
1998	2375102	6.1	394846	3.2	1980256	3.2	2769948	5.7
1999	3007227	26.6	372148	-5.7	2635079	-5.7	3379375	22.0
2000	2382807	-20.8	400857	7.7	1981950	7.7	2783664	-17.6
2001	2033647	-14.7	290349	-27.6	1743298	-27.6	2323996	-16.5
2002	1515608	-25.5	240867	-17.0	1274741	-17.0	1756475	-24.4
2003	1800268	18.8	279680	16.1	1520588	16.1	2079948	-18.4
2004	2373248	31.8	312688	11.8	2060560	11.8	2685936	29.1
2005	2667592	12.4	335443	7.3	2332149	7.3	3003035	11.8
2006	2758726	3.4	366709	9.3	2392017	9.3	3125435	4.1
2007	3284035	19.0	512979	39.9	2771056	39.9	3797014	21.5
2008	3466168	5.5	558446	8.9	2907722	8.9	4024614	6.0
2009	3600785	3.9	518355	-7.2	3082430	-7.2	4119140	2.3
2010	3,958,512	9.9	575,513	011.	3,382,999	011.	4,534,025	10.1
2011	4,373,647	10.5	745,661	29.6	3,627,986	29.6	5,119,308	12.9
2012	4,697,356	7.4	782,369	4.9	3,914,987	4.9	5,479,725	7.0
2013	5,163,897	9.9	900,618	15.1	4,263,280	15.1	6,064,515	10.7
2014	5,683,199	10.1	943,717	4.8	4,739,482	4.8	6,626,917	9.3
2015	5,225,467	-8.1	957,811	1.5	4,267,656	1.5	6,183,278	-6.7
2016	5,363,768	2.6	926,499	-3.3	4,437,269	-3.3	6,290,267	1.7

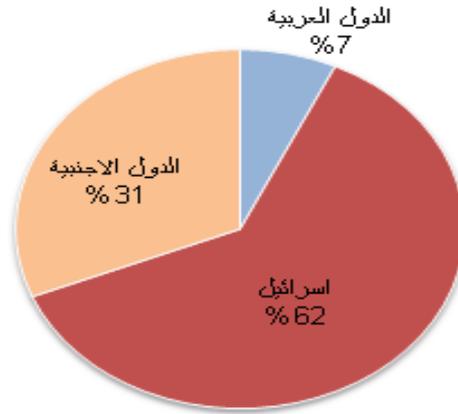
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016-1996) بتصريف الباحث.

مع بداية انتفاضة الأقصى عام 2000 والحرب الشاملة التي شنتها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية على جميع الأصعدة، من خلال فرض إغلاق شامل للمعايير التي تربط الأراضي الفلسطينية مع العالم الخارجي بما في ذلك المنافذ مع إسرائيل كما عملت على عزل المحافظات والمدن والقرى الفلسطينية عن بعضها البعض، إضافة إلى حصار اقتصادي على حركة الأفراد والسلع بين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي مما ألحق خسائر فادحة بالاقتصاد الفلسطيني، فانخفضت التجارة الخارجية خلال السنوات الثلاث الأولى بعد انتفاضة الأقصى عام حليت 2000 بنسبة 16.5%- و 24.4%- و 18.5% على التوالي عما كانت عليه. كما شهدت الصادرات خلال الفترة ترجع بنسبة 27% و 17% و 16% خلال نفس الفترة. رافق ذلك انخفاض في نسبة الواردات بنسبة 14.7%، و 25.5% و 18.8% على التوالي خلال نفس الفترة.



شكل (1): إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري في فلسطين، 1995 – 2016. القيمة بالألف دولار أمريكي. (المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1996-2016) بتصريف الباحث).

وكما بيّن (الشكل 1) فإن الارتفاع في التبادل التجاري تركّز في زيادة حجم الواردات والتي ارتفعت بنسبة 253%، أما الصادرات فكانت الزيادة حوالي 131%. نظراً لاستقرار الوضع الأمني والسياسي والعلاقات التجارية والخطط التنموية التي قامت فيها السلطة الفلسطينية مع الدول العربية والأجنبية إضافة إلى الاستقرار الاقتصادي الذي ساد الأراضي الفلسطينية خلال هذه الفترة، ولكن رغم هذا الارتفاع في حجم التبادل التجاري وحجم الصادرات الفلسطينية الخارجية إلا أن العجز التجاري استمرّ بالزيادة حيث زاد العجز التجاري بنسبة 250% خلال نفس الفترة. وكما يتضح من (الشكل 2) إن التجارة الخارجية الفلسطينية لا تزال مرتبطة بإسرائيل، حيث تستحوذ إسرائيل على ما يقارب 62% من حجم التبادل التجاري الفلسطيني، أما بقية الدول الأجنبية بنسبة 31% في حين إن التبادل التجاري مع الدول العربية لا يتجاوز 7% عام 2016.



شكل (2): التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية الفلسطينية. (المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017).

العلاقات التجارية الفلسطينية الروسية

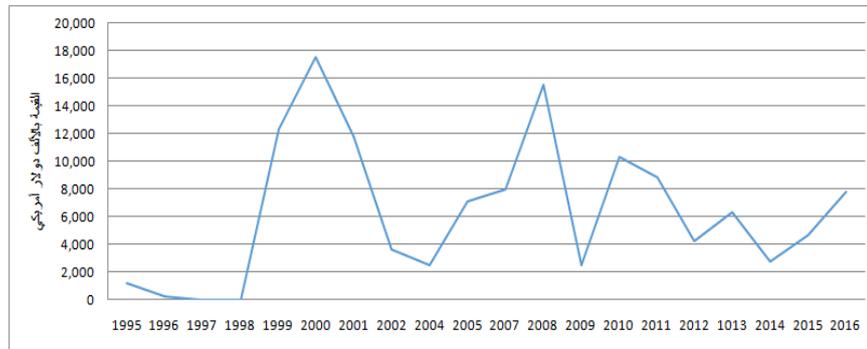
من خلال سعي الحكومة لتطوير الاقتصاد الفلسطيني من خلال زيادة التبادل التجاري مع الدول الأجنبية قامت خلال السنوات القليلة الماضية بعدد من الاتفاقيات والتفاهات التجارية بين فلسطين وروسيا ومن أبرز هذه الاتفاقيات:

- اتفاق عام 1998 حيث وقعت السلطة الفلسطينية بروتوكول تعاون تجاري واقتصادي مع الجانب الروسي الذي نص على التعاون الاقتصادي والتجاري وتبادل المعلومات والمساعدة المتبادلة في المسائل المتعلقة بالتجارة وتشجيع الاستثمار. ولكن هذا الاتفاق لم ينص على تشكيل لجنة مشتركة بين روسيا والفلسطينيين؛ لوضع وتطبيق آليات التعاون وتحديد العقبات أمام التجارة والفرص ومناقشتها على أساس منتظم (PalTrade, 2014).
- بروتوكول الدورة الأولى لاجتماعات مجموعة العمل الفلسطينية الروسية في رام الله عام 2014 ممثل بالدكتور تيسير عمرو نائب وكيل وزارة الاقتصاد الوطني وليخاتشوف وزير التنمية الاقتصادية الروسية. وحمل الاتفاق التوقيع على منح الصادرات إلى روسيا إعفاء جمركي كامل، كما وشمل الاتفاق التعاون في عدة مجالات اقتصادية مختلفة أهمها زيادة حجم التبادل التجاري، الصناعة، والطاقة الكهربائية، النفط، الغاز والمواصلات، بالإضافة إلى إمكانية التعاون في مجالات التنقيب واستخراج النفط والغاز (وفا، 2014).
- بروتوكول التعاون المشترك الذي وقع بين الحكومة الفلسطينية والروسية في رام الله عام 2017 لتعزيز سبل التعاون الاقتصادي والتجاري وتشجيع الاستثمارات بين كلا البلدين. حيث اتفقا على دعم الجهود الفلسطينية في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وإن تُدرج روسيا فلسطين ضمن قائمة الدول النامية لتتمتع بالإعفاءات الجمركية الكاملة لبعض

السلع المدرجة في لائحة روسيا للسلع، إضافة إلى التعاون في مجالات الصناعة، الزراعة، السياحة، الطاقة والخدمات. حيث قالت وزيرة الاقتصاد الوطني عبير هذا الاتفاق سوف ينعكس بشكل إيجابي على العلاقات التجارية بين البلدين، وتحقيق زيادة بنسبة 16% في حجم الصادرات الفلسطينية إلى روسيا خلال السنوات ونتوقع أن يرتفع التبادل التجاري إلى 20% عما كانت عليه في السنوات السابقة (ملتقى رجال أعمال نابلس، 2016).

واقع التبادل التجاري الفلسطيني الروسي

من خلال تحليل البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الشكل 2) فإن التبادل التجاري الفلسطيني الروسي يتميز بعدم الثبات والاستقرار والاختلاف من سنه إلى أخرى، وتباين كبير ما بين الصادرات والواردات؛ نظرا للظروف السياسية والأمنية المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي من جهة، والسياسات الاقتصادية الفلسطينية والظروف الاقتصادية للمنشآت الاقتصادية من جهة أخرى، والتي انعكست بشكل مباشر على الميزان التجاري الفلسطيني.



شكل (2): إجمالي قيمة التبادل التجاري الفلسطيني الروسي 1995-2016. (المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1996-2016) بتصرف الباحث).

ومن خلال الشكل السابق الذي يعرض إجمالي قيمة التبادل التجاري الفلسطيني الروسي يمكن ملاحظة التغيرات التي طرأت على حجم هذا التبادل التي كانت في نهاية المطاف هي استجابة إلى جملة العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على حجم التبادل التجاري ويمكن تقسيمها إلى الفترات التالية:

الفترة ما بين 1995 - أيلول 2000

بلغ حجم التبادل السلعي الفلسطيني الروسي 1,2 مليون دولار أمريكي عام 1995 وقد سجل انخفاضا بنسبة 76% عام 1996، حيث بلغ حجم التبادل نحو 284 ألف دولار أمريكي، في حين لم يسجل أي تبادل تجاري خلال عام 1997، ويعزي هذا الانخفاض إلى حداثة السلطة

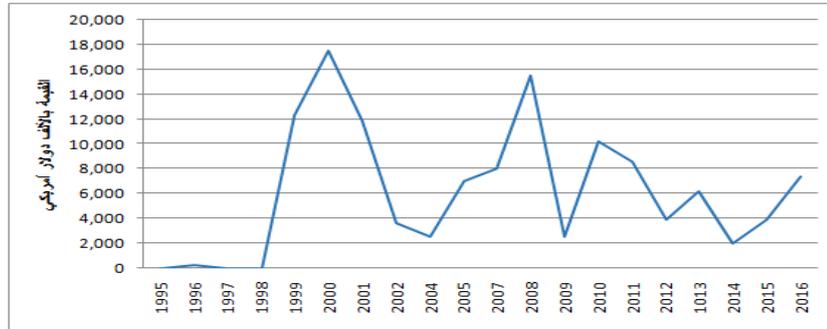
الفلسطينية، إضافة إلى أنها لم تأخذ بعد كامل الصلاحيات على الأرض، ولكن رغم ذلك يعد عام 1998 بداية جديدة ونقطة التحول في التبادل التجاري الخارجي حتى وإن كان منخفضاً بنسبة 96% كبير مقارنة مع عام 1995، ولكن سجل ارتفاعاً بنسبة 322% عام 1999 حيث بلغ إجمالي قيمة التبادل التجاري 12,279 مليون دولار أمريكي مع استمرار زيادة الحجم التجاري بين البلدين لغاية أكتوبر 2000 بنسبة 42.7% مقارنة مع عام 1999.

جدول (2): إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان الفلسطيني الروسي، 1995 – 2016. (القيمة بالآلاف دولار أمريكي).

السنة	إجمالي قيمة الواردات	إجمالي قيمة الصادرات	صافي الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري	نسبة التغير %
1995	9	1198	1,189	1,207	100
1996	285	1	-284	286	-76.3
1997	0	0	0	0	-100.0
1998	0	38	38	38	-96.9
1999	12279	0	-12,279	12,279	322.1
2000	17523	0	-17,523	17,523	42.7
2001	11834	0	-11,834	11,834	-32.5
2002	3609	0	-3,609	3,609	-69.5
2004	2523	0	-2,523	2,523	-30.1
2005	7071	0	-7,071	7,071	180.3
2007	7988	11	-7,977	7,999	13.1
2008	15559	1	-15,558	15,560	94.5
2009	2512	7	-2,505	2,519	-83.8
2010	10263	24	-10,239	10,287	308.4
2011	8548	292	-8,256	8,840	-14.1
2012	3964	276	-3,688	4,240	-52.0
2013	6185	152	-6,033	6,337	49.5
2014	1975	805	-1,170	2,780	-56.1
2015	3957	759	-3,198	4,716	69.6
2016	7357	407	-6,950	7,764	64.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1996-2016) بتصرف الباحث.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الواردات (للبضائع والسلع الروسية) تتميز بانخفاضها الكبير خلال هذه الفترة، إضافة إلى عدم الثبات في قيمة الواردات من جهة واختلافها من سنة إلى أخرى من جهة ثانية، حيث بلغت إجمالي قيمة الواردات الفلسطينية من روسيا في عام 1995م نحو 9 ألف دولار، وخلال عامها التالي شهدت زيادة في الواردات حيث ارتفعت إلى 285 ألف دولار.



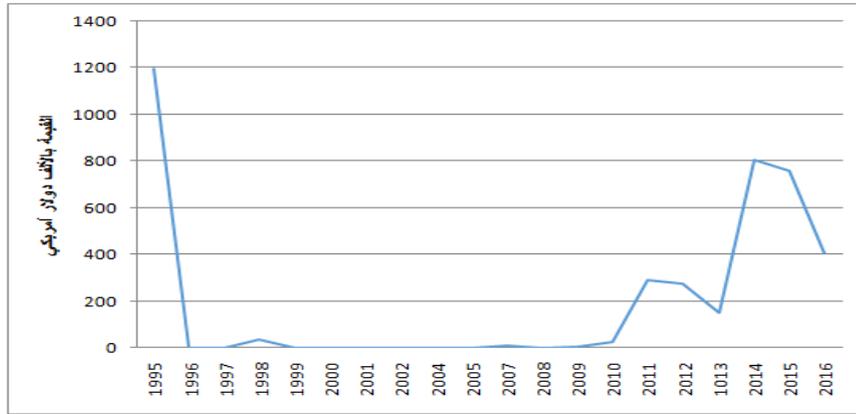
شكل (3): إجمالي قيمة الواردات الفلسطينية من روسيا خلال الفترة 1995-2016. (المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1996-2016) بتصرف الباحث).

ومن (الشكل 3) نلاحظ عدم الاستيراد من روسيا خلال الأعوام (1997, 1998)، أما عام 1999 فقد شهد ارتفاعاً كبيراً في حجم الواردات من روسيا حيث بلغ إجمالي قيمة الواردات نحو 12 مليون دولار كما وصلت إلى 17 مليون حتى أكتوبر من عام 2000 بزيادة وصلت إلى 0.4%؛ ويرجع ذلك إلى الاتفاق الاقتصادي والتجاري الذي وقعته السلطة الفلسطينية مع روسيا عام 1998. وكانت أغلب الواردات الفلسطينية القادمة من روسيا سبائك الحديد والمنتجات نصف المصنعة والسيراميك (PalTrade, 2014).

أما فيما يتعلق بالصادرات فقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات الفلسطينية إلى روسيا عام 1994 نحو 1,198 مليون دولار خلال السنة التي تأسست فيها السلطة الفلسطينية، حيث بلغ الميزان التجاري 1,189 مليون دولار، ويُعزى ذلك إلى أن إسرائيل هي المسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني وتربطها علاقات تجارية مع روسيا التي كانت تصدر لها المنتجات الزراعية بشكل كبير (PalTrade, 2014)، وخلال الخمسة أعوام التي تلت قيام السلطة الفلسطينية توقف الصادرات الفلسطينية بشكل نهائي، حيث لم يسجل أي صادرة إلا خلال 1995 بقيمة ألف دولار و 38 ألف دولار عام 1998، لذلك فإن العجز بالميزان التجاري بلغ نحو 17,523 مليون دولار عام 1994.

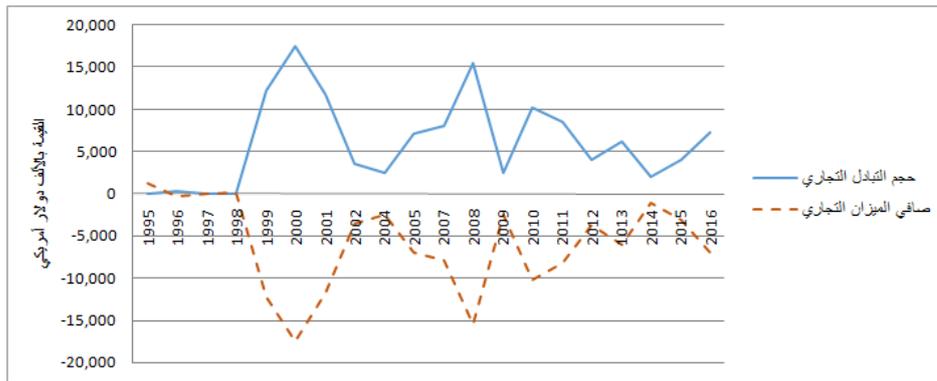
الفترة ما بين أيلول 2000 (بداية الانتفاضة) – 2004

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول 2000، بدأ الاقتصاد الفلسطيني يواجه ظروفًا صعبة، نتيجة العزلة الكاملة التي فرضت على الأراضي الفلسطينية (قطاع غزة والضفة الغربية) ليس فقط داخلياً ولكن أيضاً في الواردات والصادرات، حيث قامت إسرائيل بإغلاق جميع الحدود الخارجية للفلسطينيين بما فيها تلك التي لديها، وعلاوة على ذلك، قامت إسرائيل عام 2002 بتدمير العديد من المباني والمصانع (بحجة أمنية) وإقامة نقاط تفتيش إسرائيلية بين المدن والقرى (البنك الدولي، 2004). لذلك كان الانخفاض في حجم التبادل التجاري بنسبة 85% ما بين عام 2000-2004، حيث يرجع حجم التبادل التجاري من 17,523 مليون دولار عام 2000 إلى 2,523 مليون دولار عام 2004. حيث أن تلك السياسات خلقت صعوبات شديدة ليس فقط في استيراد المواد الخام من الخارج عبر الموانئ والحدود الإسرائيلية ومنعت الوصول إلى الأسواق الخارجية وحتى المحلية نتيجة للحواجز ونقاط التفتيش؛ لذلك لم يسجل أي صادرات خلال هذه الفترة نهائياً (الشكل 4).



شكل (4): إجمالي قيمة الصادرات الفلسطينية الى روسيا خلال الفترة 1995- 2016 (المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016-1996) بتصرف الباحث).

أما الواردات الفلسطينية فانخفضت بنسبة 85.6% خلال هذه الفترة، حيث بلغت قيمة الواردات السلعية 17,52 مليون دولار عام 2000 لتتخفص إلى 2,5 مليون دولار. مع زيادة نسبة العجز في الميزان التجاري (شكل 5).



شكل (5): إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان الفلسطيني الروسي، 1995 – 2016. (المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1996-2016) بتصرف الباحث).

الفترة ما بين 2004 – 2007

خلال هذه الفترة استمرت السيطرة الإسرائيلية على الحدود الخارجية، واستمرت الحواجز بين المدن الفلسطينية، ولكن شهدت هذه الفترة استقرار نسبي في الأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية، مما ساعد ذلك على النمو في الأنشطة الاقتصادية الصناعية، الزراعية والتجارية، حيث ارتفع إجمالي قيمة التبادل التجاري 2.5 مليون دولار عام 2004 إلى 7.9 مليون دولار عام 2008، علماً أن هذا التبادل كان يعتمد بشكل أساسي على الواردات، وأنه لم يسجل خلال هذه الفترة أي صادرات إلى روسيا ما عدا عام 2007 بقيمة 11 ألف دولار.

الفترة ما بين 2007 – 2016

شهدت بداية هذه الفترة انحدار حاد في قيمة التبادل التجاري الفلسطيني الروسي، كما هو مبين (الشكل 3) حيث انخفض حجم التبادل التجاري من 15 مليون دولار عام 2008 إلى نحو 2 مليون دولار عام 2009، ويرجع السبب في ذلك إلى الأوضاع الفلسطينية الداخلية التي نتج عنها سيطرة حماس على قطاع غزة والانفصال اقتصادياً عن الضفة الغربية، مما أثر بشكل مباشر على حركة التجارة الخارجية الفلسطينية والتي ما زالت هذه الظروف تسيطر على الاقتصاد الفلسطيني، أضف إلى ذلك الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والتي نتج عنها تدمير شامل للقطاع وخاصة الأنشطة الاقتصادية.

وتُعد الانتخابات الفلسطينية التشريعية التي جرت 25 كانون ثاني/يناير 2006 نقطة تحوّل في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والتجارة الدولية بشكل خاص، حيث جرت هذه الانتخابات في ظل رفض إسرائيلي أمريكي أوروبي بمشاركة حركة حماس فيها، علاوة على التهديدات بقطع المساعدات المالية للشعب الفلسطيني في حال فوز حماس أو اشتركت في تشكيل الحكومة الفلسطينية القادمة، ورغم كل هذه التهديدات أجريت الانتخابات الفلسطينية في كانون ثاني

2006 والتي أسفرت عن فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية وقامت بتشكيل الحكومة الفلسطينية (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006). ونتيجة لذلك اعتبرت معظم دول العالم الإمبريالية حركة حماس منظمة إرهابية وتعرضت الحكومة الفلسطينية الجديدة إلى مقاطعة سياسية واقتصادية دولية، وأوقفت إسرائيل تحويل الضرائب التي تجنيها من الضفة الغربية للسلطة الفلسطينية وفرضت القيود على حركة الناس والبضائع داخل الأراضي الفلسطينية، رافق ذلك فرض أمريكي قيود بنكية خاصة. أما الموقف الروسي فقد كان مختلف تماماً فلم تعتبر حماس منظمة "إرهابية"، وتعاملت مع حركة حماس بانفتاح، وقدرت لها حجمها الشعبي وشرعيتها الانتخابية، كما زاد الاهتمام الروسي اتجاه القضية الفلسطينية كونها أحد مداخل الاستثمار الروسي في منطقة الشرق الأوسط (عيسى، 2011).

وفي حزيران/يونيو 2007 سيطرت حماس بالقوة العسكرية على قطاع غزة، واتسعت الخلافات الداخلية ليتحول الانقسام السياسي بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحماس في قطاع غزة إلى انقسام جغرافي الأمر الذي أدى إلى فرض إسرائيل حصاراً مشدداً على القطاع برا وبحرا، شمل كافة الأصعدة الاقتصادية، كما وتركت الحرب الإسرائيلية عام 2008 آثاراً مدمرة للبنى التحتية، وللقطاعات الحيوية، والبيئة، والمياه والكهرباء، إضافة إلى تدمير القطاع الصناعي، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على التجارة الخارجية بشكل عام وعلى التجارة مع روسيا بشكل خاص حيث انخفضت قيمة إجمالي التبادل التجاري مع روسيا عام 2000 بنسبة 68% عما كانت عليه عام 2007.

وفي عام 2009 تم تشكيل حكومة تُسيّر الأعمال برئاسة سلام في إدارة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، والتي حظيت بدعم من الرئيس محمود ورغبة أمريكية غربية في التعامل معه؛ نظراً لمواقفه السياسية وكفاءته الاقتصادية والإدارية إلى جانب الاعتراف العربي والدولي بها مع استمرار الانقسام الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وخلال هذه الفترة تحسّن الوضع الاقتصادي الفلسطيني خصوصاً في الضفة الغربية، حيث قامت الحكومة الإسرائيلية برفع الحصار عن الضفة الغربية وبتسليم عائدات الضرائب، وعاد تدفق المساعدات والمعونات من الدول المانحة إلى الحكومة الفلسطينية، بعد أن انقطعت في فترة تولي حركة حماس إدارة الحكومة الفلسطينية (صالح، 2010). كما شهدت ارتفاعاً في التبادل التجاري مع روسيا من 2 مليون عام 2009 إلى أكثر من 10 مليون عام 2010، وعلى الرغم من أنّ التبادل كان لصالح الاستيراد أي استمرار العجز في الميزان التجاري إلا أنه يمكن القول أن بداية عام 2010 بدأت عملية التصدير إلى روسيا بالارتفاع حيث ارتفعت من 7000 دولار إلى 24000 دولار عام 2010.

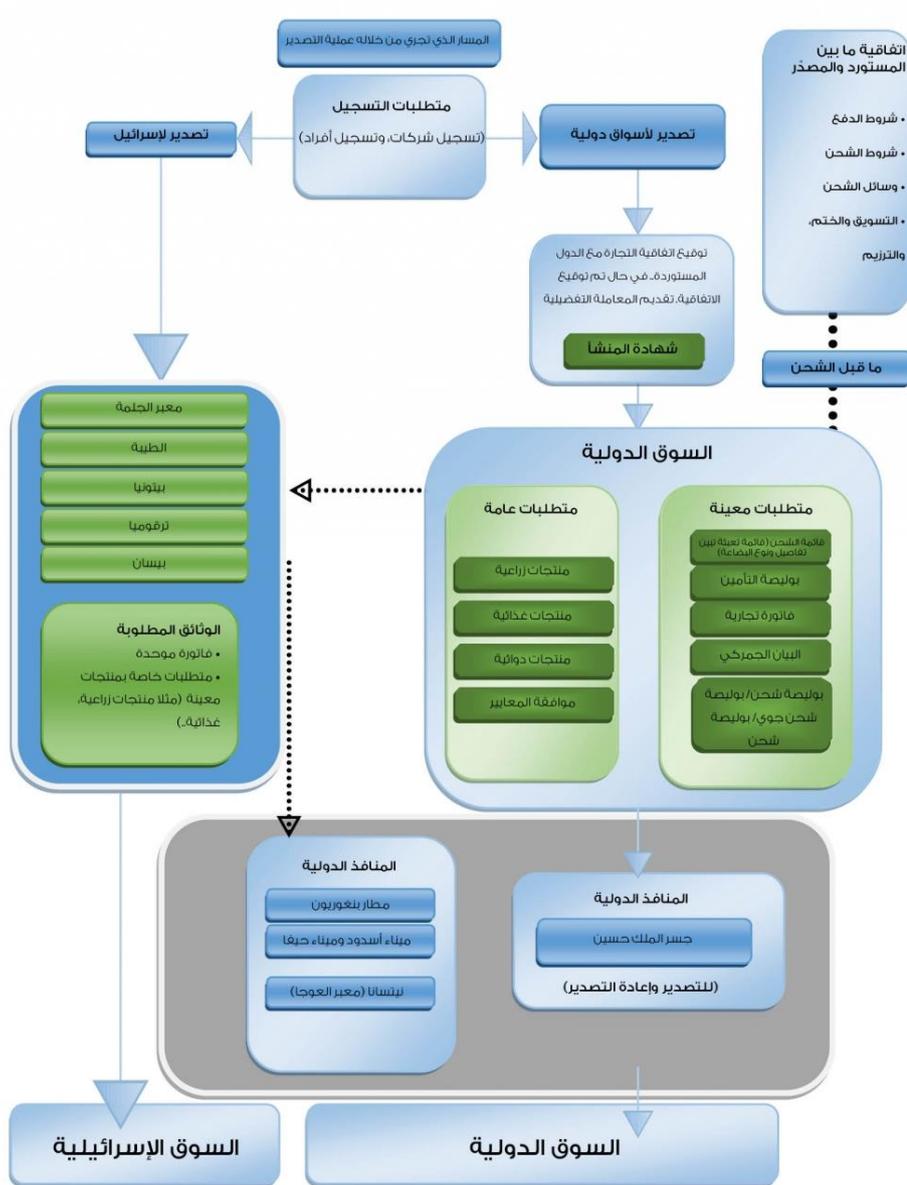
على الرغم من الدعوات المتكررة من المجتمع الدولي لرفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة إلا أن كل هذه الجهود لم تثمر، حيث استمر الحصار وإغلاق معابر القطاع، والذي ما زال يساهم في نتائج صعبة على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية، في نفس الوقت استمر الصراع الداخلي والانفصال الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة رغم المطالبات الشعبية والعربية والدولية بإنهاء الانقسام والعودة للوحدة الوطنية، لذا انعكست هذه الظروف على التبادل التجاري

الخارجي كما نلاحظ في (الشكل 3) حيث انخفض التبادل التجاري عام 2014 بنسبة 73% عما كانت عليه عام 2010.

ومن خلال سعي الحكومة لتطوير الاقتصاد الفلسطيني من خلال زيادة التبادل التجاري مع الدول الأجنبية قامت خلال السنوات القليلة الماضية بعدد من الاتفاقيات والتفاهات التجارية بين فلسطين وروسيا عام 2014 و2016 والتي أسهمت في رفع قيمة إجمالي التبادل التجاري مع روسيا عام 2016 إلى 7.6 مليون دولار بعد أن كان 2 مليون دولار.

وعلى الرغم من كل الجهود الرامية إلى إبرام هذه الاتفاقيات التجارية الدولية، فإن استيراد وتصدير المنتجات من وإلى السوق الفلسطيني يتم تنفيذه من خلال الموانئ الإسرائيلية، أو عبر الحدود التي تسيطر عليها إسرائيل، حيث تسيطر إسرائيل بالكامل على حركات التجارة الفلسطينية، مما يجبر الذين يتبادلون السلع على أن يكونوا مع مراعاة المعايير واللوائح الإسرائيلية ويسبب هذا الطرف عقبات على حركة السلع والتميز ضد المنتجات الفلسطينية في الموانئ الإسرائيلية، مما يؤدي إلى الحد الأدنى من استخدام هذه الاتفاقيات التجارية، علاوة على صعوبات وتعقيدات كبيرة للإجراءات الإدارية للعملية من ما هو متعلق بالحكومة الفلسطينية ومنها مرتبط بالاحتلال الإسرائيلي (الشكل 6)

كما أنّ هناك أيضاً عقبات داخلية أمام المنتجات الصناعية التي تكمن أساساً إلى رداءة جودة المنتجات المصنوعة في فلسطين، وهو ما يُعزى إلى عمليات إنتاج عفا عليها الزمن ناتجة عن نقص استخدام التكنولوجيا، إضافة إلى المشاكل المتعلقة بإدارة الأعمال، والافتقار إلى التأهيل والتخصص للموارد البشرية للشركات المحلية (Aburaida & Nunes, 2018).



شكل (6): متطلبات وإجراءات التصدير في فلسطين. (المصدر: مركز التجارة الفلسطينية 2014).

النتائج التوصيات

من خلال كل ما سبق الدراسة نصل إلى أن التجارة الفلسطينية الروسية متدنية جدا خصوصا في مجال الاستيراد رغم التقارب السياسي بين البلدين، كما أنه مرّت و تمرّ بظروف صعبة وتواجه مشاكل عديدة تحوّل من تطور التجارة الخارجية رغم الاتفاقيات التجارية المبرمة، ويمكن إجمالي هذه العقبات بالنقاط التالية:

1. مشاكل المعابر والهيمنة الإسرائيلية إلى سياسة الإغلاق والأطواق الأمنية التي تفرض على المناطق الفلسطينية وتنتهي بشروط مطابقة الواردات الفلسطينية للمواصفات الإسرائيلية والتي يصعب الحصول عليها، وعراقيل أخرى تُوضَع أمام الواردات والصادرات الفلسطينية مثل سياسة الفحص الأمني المثبّعة التي تعمل على تشديد الإجراءات المثبّعة على المعابر الأمر الذي يؤدي إلى إتلاف البضائع ورفع التكلفة، وإجراءات التخليص التي يجب أن تتم من وكيل إسرائيلي معتمد للقيام بإجراءات التخليص؛ لأنها لا تسمح للفلسطينيين بمتابعة الشحنات داخل الموانئ والمطارات الإسرائيلية مباشرة، إضافة إلى التقييم الجمركي على البضائع المستوردة حيث يتم فتح هذه البضائع ويتم إعادة تقييمها ورفع سعرها المنصوص عليه دون الاستناد إلى معايير حقيقية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعرها.

2. الأوضاع الفلسطينية الداخلية وحالة الانقسام التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وافتقار السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي من جهة، وتدني جودة المنتجات المحلية الأمر الذي أثر على قدرة هذه المنتجات على المنافسة في الأسواق الخارجية من جهة أخرى.

ومن خلال كل ما سبق وفي ظل هذا التقارب السياسي الفلسطيني الروسي وفي ظل هذه الاتفاقية التجارية المبرمة بين البلدين هنالك فرصة جيدة لزيادة حجم التبادل التجاري وتطوير العلاقات التجارية، ولكي نستطيع الوصول لهذه المرحلة جرت الدراسة بمجموعة من التوصيات تسهم من تطوير هذه العلاقات التجارية.

التوصيات

ومن أهم هذه التوصيات

1. فتح المعابر والحدود أمام التجارة الخارجية مع الدول العربية والأجنبية، من خلال السيطرة الفلسطينية على المعابر والحدود التي تربطنا بالعالم الخارجي وهذا لن يتم إلا من خلال إقامة الدولة الفلسطينية.

2. جذب الاستثمار الروسي للأراضي الفلسطينية وتوفير المناخ الاستثماري في فلسطين من خلال توفير الأمن الداخلي وتنمية القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي والصناعي.

3. تزويد المستثمرين الروس بالمعلومات والبيانات اللازمة عن القطاعات الاقتصادية؛ لأنها أنسب هذه القطاعات للاستثمار؛ لتشجيعهم على الاستثمار في فلسطين.
4. تحقيق التنمية الصناعية من خلال السياسات الحكومية المناسبة لتطوير القطاع الصناعي الفلسطيني التي تهدف إلى المساعدة في تحسين أداء هذه الشركات، وتحسين العملية الإنتاجية، وزيادة القدرة التنافسية للصناعة المحلية في الظروف الراهنة.
5. الدعم الروسي للقطاعات الاقتصادية في فلسطين وأن لا يقتصر الدعم على المشاريع الثقافية والعلمية.
6. فتح قنوات اتصال للقطاع العام والخاص لمختلف الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية والروسية وتزويدهم بكافة المعلومات والبيانات عن احتياجات السوق الروسي التي من شأنها العمل على تطوير العلاقات التجارية بين البلدين.
7. إعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي مع إسرائيل خاصة فيما يتعلق ببند القطاع التجاري والضريبي لكي نحد من القيود المفروضة على التصدير.
8. تشجيع إقامة صناعات جديدة متطورة تكون قادرة على المنافسة عالمياً، وتبني سياسة اقتصادية تقوم على دعم الصناعات الوطنية مادياً وتكنولوجياً لتلبية احتياجات السوق الفلسطيني وتكون لها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

References (Arabic & English)

- Aburaida, O. (2013). The performance of Palestinian exports and their impact on economic growth. *Journal of Al - Azhar University, Volume 15, Issue 1.*, p. 15.
- AbuIssa, W. (2011). *The Russian position towards Hamas 2006-2010*. Beirut: Zaytouna Center for Studies and Consultations.
- Aburaida, L. (2007). *The Current Challenges Faced by the Palestinian Industrial Sector in the West Bank*. Guimaraes: University of Minho .
- Aburaida,L. Nunes, F. (2001). Internal Obstacles to West Bank Industrial Development: Governmental and Private Management Decisions. *European Journal of Business and Management*, ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839 (Online)Vol.10, No.3.

- Al-Arda, N. (2000). *The Jordanian-Palestinian foreign trade, its reality and its future prospects*. Bethlehem: Palestinian Economic Studies Research Institute (MAS).
- Al-Jabari, M. (2000). *External Palestinian-Egyptian trade, its reality and future prospects*. Bethlehem: Palestinian Economic Studies Research Institute (MAS).
- Al-Jassim, K. (2015). *Geography of International Trade*. Amman: Dar Al Safa for Publishing and Distribution.
- Al-Naqib, F., & Attiani, N. (2003). *Reality and future relationships. Economic development. Palestinian-Israeli conflict*. Ramallah: Palestinian Economic Research Institute (MAS).
- Alsous, S. (2012). *International Trade*. Amman: Dar Osama for Publishing and Distribution.
- Al-Swaei, K. (2006). *Trade and Development*. Amman: Dar Al-Manhaa for Publishing and Distribution.
- Hammam, M. (2017). *Russian-Israeli relations under Putin from 2000 to 2016*. Berlin: Arab Democratic Cente.
- International Trade and Technical Change *Oxford University Press Vol. 13, No. 3* 323-341
- Jamal, J. (2003). *International Trade*. Amman: Academic Book Center.
- Masry, M. E. (1997). *The Future of Foreign Trade in Palestine*. Nablus: Center for Palestinian Research and Studies, Economic Department.
- Melhem, G. (2016). *The impact of Palestinian foreign trade on the spread of unemployment and poverty in the West Bank*. Nablus: Unpublished MA thesis, An - Najah National University.

- Middle East Studies Center. (2006). *A Statistical and Political Study in the Results of the Second Palestinian Legislative Elections January 25, 2006*. Amman: Center for Middle East Studies.
- Ministry of National Economy. (2005, March 12). *Business Status in Palestine*. Retrieved December 11, 2017 , from Ministry of National Economy:
<http://www.mne.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabindex=1&tabid=10&lng=2>
- Mustafa, F. (2012, September 3). *The development of Russian-Palestinian relations and the signing of many agreements*. Retrieved December 5, (2017), from Maan News Agency:
<http://maannews.net/Content.aspx?id=517291>.
- Nablus Businessmen Forum. (2016, March 17). *Russian decision to exempt Palestinian products from customs duties,. The date of redemption is 3, (2017)*. Retrieved December 3, December , from Nablus Businessmen Forum: <http://www.pbfm.ps/?ID=105>.
- Nasrallah, A. F. (2003). *Palestinian Foreign Trade - Critical Analysis and Vision*. Ramallah: Department of Studies and Planning - Issue No. 7.
- PalTrad. (2014, March 5). *How to export*. Retrieved December 10, 2017, from Palestinian Trade Center:
https://www.paltrade.org/ar_SA/page/how-to-export-.
- PalTrade. (2014). *Enhancing Palestine - Russia trade relations*. Palestine Trade Center .Ramallah
- PCBS. (1996). *Foreign trade statistics on goods and services, basic results*. Ramallah: Palestinian Statistics Center.
- Posner, M. (1961, Oct). *International Trade and Technical Change*. *Oxford University Press Vol. 13, No. 3* , pp. 323-341.
- Saleh, M. (2010). *Study of the Government of Salam Fayyad*. Beirut: Zaytouna Center for Studies and Consultations.

- *The Current Challenges Faced by the Palestinian Industrial Sector in the West Bank*. (2007). Guimaraes University of Minho
- Wafa. (2014, December 4). *Palestinian-Russian agreement to grant Palestinian products full customs exemption soon*. Retrieved December 2018, from Wafa: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?Id=sKb1kta655470387594asKb1kt.
- Zaidan, F.-A.-Z. (2012). *Analytical study of the movement of foreign trade in Algeria from the perspective of economic geography*. Algeria: University of Hassiba Ben Ali.